حصة المواطن لا تتجاوز كيلو سمك في العام!

الوزير قطنا لـ«الوطن»: نعمل على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا لـ«الوطن»، العمل على زيادة إنتاج المزارع السمكية بما يرفع حصة الفرد من هذا الغذاء، مشيراً إلى التوسع بتربية الأسماك في المياه العذبة والبحرية في سورية عموماً.

وفي اجتماع مع مجلس إدارة الهيئة العامة للثروة السمكية والأحياء المائية في جبلة، أشار قطنا إلى ضرورة وضع دليل واضح وشامل لآليات ترخيص المزارع وطرق التربية، مشيراً إلى إمكانية إقامة مزارع سمكية بالحفائر الترابية على ضفتي نهر الفرات وبحيرة الأسد، في المنطقة الشرقية.

ونوّه قطنا بأهمية التشجيع على زراعة الأحواض العائمة بما يشكل فرصة لزيادة إنتاج الثروة السمكية، قائلاً: إن طموحنا كبير لتطوير زراعة الأسماك وزيادة حصة الفرد من لحوم السمك التي للأسف لا تتجاوز كيلوغراماً واحداً (سنوياً) على حين أن نصيب الفرد عالمياً يتجاوز ٢٠ كيلو غراماً للفرد الواحد، إضافة لفائدة تطوير هذه الزراعة بما يساهم في تخفيض الأسعار للحدود الدنيا.

وأردف بالقول: إنه لا يمكن تطوير الزراعة السمكية في سورية إلى حد كبير لأن الموارد المائية هي العامل المحدد، لكن يمكن من خلال الأقفاص العائمة البحرية أن نزيد الإنتاج بشكل عام.

وشدد قطنا على منع الصيد الجارف في المياه البحرية لما له من أضرار كبيرة جداً وتأثير في تنمية الثروة السمكية، مشيراً إلى العمل المستمر لحماية الثروة السمكية، منوهاً بوجود دراسة حول التغيرات المناخية وتأثيرها في هجرة الأسماك البحرية وتحديد المواعيد المناسبة للصيد التي يجب أن يلتزم فيها الصيادون.

وأشار وزير الزراعة إلى خطط عديدة لدى الهيئة العامة للثروة السمكية فيما يخص الحماية والاستزراع والتنمية، مشيراً إلى وجود ست مزارع سمكية بالأقفاص العائمة البحرية تم ترخيصها، ومزرعتين قيد الإنتاج تم تركيب الأقفاص العائمة واستيراد الإصبعيات لتدخل الإنتاج خلال فترة قريبة جداً.

وبيّن أنه تم التوصل إلى نتائج إيجابية في استثمار المياه العذبة بتربية الأسماك سواء بالأقفاص العائمة أو بالأحواض على جوانب المصادر المائية المتخلفة بالأحواض الترابية، مشيراً إلى أن الهدف هو تطوير وزيادة إنتاج الأسماك في سورية، منوهاً بأن وسطي الإنتاج حالياً وصل إلى ١٠ آلاف طن بعد أن كان بحدود ٣ آلاف طن عام ٢٠١١، وذلك نتيجة زيادة استزراع السمك في المسطحات المائية وزيادة الإصبعيات التي ارتفعت من ١,٥ مليون إصبعية إلى ٥,٥ ملايين.

وحول الدراسات الجديدة، أشار قطنا إلى التعاون الكبير مع المختصين والباحثين في جامعة تشرين، لافتاً إلى دراسة تتعلق بالأعلاف وإمكانية التفريخ في موقع مزرعة السن وإنتاج الإصبعيات، مع بذل جهود كبيرة في إنتاج الأعلاف المناسبة للثروة السمكية ورصد الاعتمادات لإقامة معمل متخصص لذلك في وقع السن.

من جهته، أكد مدير عام الثروة السمكية عبد اللطيف علي لـ«الوطن»، أهمية المزارع السمكية في زيادة الإنتاج، مشيراً إلى استزراع نحو ٢ مليون إصبعية في السدود من الخطة المقررة ٢,٢ مليون إصبعية.

وذكر علي أن عدد المزارع الأسرية المنفذة هذا العام بلغت ١٣٤١ مزرعة بحوالى ١٩٨٨٠٠ إصبعية في محافظات اللاذقية، وطرطوس، وحمص وحماة، وحلب ودرعا والقنيطرة وريف دمشق.

وأشار إلى منح ٦ موافقات مبدئية لمزارع أسماك بحرية (ثلاث مزارع شاطئية وثلاث مزارع أقفاص عائمة)، وإحداها قامت مؤخراً بزراعة ١,١ مليون إصبعية، بينما بلغ عدد السدود المؤجرة لعام ٢٠٢٢، بهدف الاستثمار ١١ سداً ليصبح إجمالي السدود المؤجرة ٣١ سداً.

وحول مشروع القارب البحثي، بيّن علي أنه تم الاستلام الأولي للقارب البحثي البحري وذلك بعد إجراء تجربة ناجحة عليه وتعيين طاقم عمل للقارب والخطة البحثية قيد الإنجاز، لتنفيذ خطط بحثية بالتعاون مع الجامعات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي والهيئات والمراكز البحثية للوزارات الأخرى، والمنظمات الدولية، إذ إن من أهداف القارب البحثي التعاون العلمي والمشاركة في المشاريع العلمية البحثية والإقليمية.

وفيما يخص الحماية، أكد تطبيق فترة منع الصيد في المياه الداخلية خلال الفترة من ٣/١٥ ولغاية ٥/٣٠ للسماح للأسماك بالتكاثر والنمو، والاستمرار بمنع الصيد الجارف في المياه الإقليمية السورية والتشدد في تطبيق قوانين الصيد بالتعاون مع المديرية العامة للموانئ وفق التعليمات التنفيذية لقانون الثروة السمكية رقم ١٦ لعام ٢٠٢١.

حلب الأولى ثم حمص وثالثاً اللاذقية في الأولمبياد العلمي السوري

الدقاق: تأهل ١٢٤٥ طالباً وطالبة للمرحلة الثانية منهم ٥٠ من الأولمبياد العلمي لليافعين

| محمود الصالح

كشفت رئيسة هيئة التميز والإبداع هلا الدقاق عن تأهل ١٢٤٥ طالباً وطالبة من مختلف المحافظات من بينهم ٥٠ طالباً وطالبة من الأولمبياد العلمي للبافعين لاختبار المرحلة الثانية للأولمبياد العلمي السوري لموسم ٢٠٢٣.

وقالت في تصريح لـ«الوطن»: إن أحلام التميز العلمي التخصصي تقترب أكثر من الطلبة الطامحين وهم يجدون في الأولمبياد العلمي السوري فرصة واسعة للتطور والتألق والإنجاز وبناء شخصية متميزة علمياً وفكرياً وسلوكياً بجرأة ومسؤولية، بعد نجاحهم في تخطي تصفيات المرحلة الأولى للأولمبياد العلمي السوري بكل من علوم (الرياضيات- الفيزياء- الكيمياء- المعلوماتية- علم الأحياء) الذي أقامته إدارة الأولمبياد العلمي في هيئة التميز والإبداع، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول الماضي بمشاركة ٤٢٣١ طالباً وطالبة، من الصف الأول الثانوي من مختلف المحافظات، من بينهم ٨٩ طالباً وطالبة من مرحلة التعليم الأساسي الحائزين على الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية في الأولمبياد العلمي لليافعين ٢٠٢٢ وأثمرت هذه المرحلة عن تأهل ١٢٤٥ طالباً وطالبة من مختلف المحافظات من بينهم ٥٠ طالباً وطالبة من الأولمبياد العلمي لليافعين.

وبينت رئيسة الهيئة أن تصفيات المرحلة الثانية تقام من خلال اختبار علمي أقيم أمس على مستوى المحافظة في كل من الاختصاصات العلمية للأولمبياد (الرياضيات – الفيزياء – الكيمياء – المعلوماتية – علم الأحياء) وبنفس التوقيت في كل المحافظات، وشارك في هذا الاختبار المتأهلون من المرحلة الأولى وكل وفق اختصاصه. حيث تمت إقامة اختبار هذه المرحلة في مراكز الجامعات بالمحافظات، وعلى مدى ساعتين ونصف الساعة، ما بين الساعة ١١:٠٠- ١:٣٠ من ظهر يوم السبت ١٩ تشرين الثاني الحالي.

وعن نتيجة هذا الاختبار أوضحت الدقاق أنه يتأهل من هذه المرحلة الطلبة الخمسون الأوائل في كل اختصاص على مستوى الجمهورية، وتعلن النتائج يوم ٣٠ تشرين الثاني عبر الموقع الإلكتروني لهيئة التميز والإبداع.

وبينت أن المتأهلين من المرحلة الثانية سيشاركون في التصفيات النهائية للأولمبياد العلمي السوري ٢٠٢٣ التي ستقام أثناء العطلة الانتصافية.

وذكرت رئيسة الهيئة أعداد المتأهلين لاختبار المرحلة الثانية للأولمبياد العلمي السوري حسب كل محافظة فكانت حلب الأولى وشارك منها ١٩٠ طالباً وطالبة ثم حمص ١٧٦ طالباً وطالبة واللاذقية ١٧١ طالباً وطالبة ودمشق ١٥٧ طالباً وطالبة وريف دمشق ١٤٤ طالباً وطالبة، ثم طرطوس ١٤٢ طالباً وطالبة وحماة ١١٧ طالباً وطالبة والسويداء ٨٨ طالباً وطالبة والقنيطرة ٢٢ طالب وطالبة والحسكة ٢٠ طالباً وطالبة ودرعا ١٥ طالباً وطالبة ودير الزور ٣ طلاب.

شح المياه يخفض خطة زراعة القطن بالغاب

| حماة- محمد أحمد خبازي

لم يكن موسم القطن الحالي جيداً في محافظة حماة، فقلة المياه اللازمة لري المساحات المزروعة به، وعدم توافر مستلزمات الإنتاج الضرورية، حالت دون تنفيذ الخطة الزراعية المقررة بمنطقة الغاب. وهو ما أكده لـ«الوطن» رئيس اتحاد فلاحي المحافظة حافظ سالم بقوله: الإنتاج جيدٍ ولكن المساحات المزروعة متدنية!.

وبيّن أن الحكومة رفعت سعر الكيلو الذي يسلمه الفلاح للمحالج من ٢٥٠٠ ليرة إلى ٤٠٠٠ ليرة، تشجيعاً له على زراعته وتسويقه، ولكن الإنتاج ضعيف هذا الموسم.

وبيّن مدير الثروة النباتية بالهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق زروف لـ«الوطن»، أن لجنة الموازنة المائية اجتمعت في شهر آذار الماضي واقترحت تخفيض المساحة المقررة بالخطة الزراعية للقطن، نتيجة شح المياه والوضع المائي غير المستقر.

وأوضح أن المساحة التي خُطط لزراعتها بالغاب كانت ١٠٥٥ هكتاراً، ولكن المساحة النهائية التي زرعت كانت ٣٨٧ هكتاراً فقط، وإنتاجها المقدر نحو ٩٣٩ طناً. ولفت إلى أن المساحة المقطوفة لغاية صباح أمس، كانت نحو ٣١٢ هكتاراً، والكمية المقطوفة نحو ٧٤٩ طناً، والمسوقة لمحلج محردة ٧٠٧ أطنان.

ومن جانبه بيّن رئيس مكتب نقابة عمال الغزل والنسيج باتحاد عمال حماة حسام جنباط لـ«الوطن»، أن المحالج العاملة في المحافظة لهذا الموسم، محلجان فقط هما محردة والعاصي بحماة.

وأوضح أن كميات القطن المسلمة لمحلج العاصي بمدينة حماة، بلغت حتى صباح أمس نحو ٤٨ طناً و٨٨٠ كيلو من القطن المحبوب وهي من دير الزور والرقة وحماة، نتج عنها نحو ١٠٦ أطنان من القطن المحلوج و١٤٨ طناً من البذور الصناعية. وذكر أن هذا المحلج يعمل بوردية واحدة.

على حين بلغت الكميات المسوقة لمحلج محردة ٧٠٧ أطنان و٦٥٠ كيلو، نتج عن عمليات حلجها نحو ٢٣,٤٣٢ طناً من القطن المحلوج، و٣٥,٨٣٠ طناً من البذور الزراعية. وأشار إلى أن العمل في هذا المحلج بوردية واحدة أيضاً، وأبرز معوقات العمل انقطاع الكهرباء الطويل وعدم توافر طاقة بديلة للتشغيل بوقت أطول.

هدم قصور الاستثناءات

كوارث الاستثناءات القديمة تظهر في ريف دمشق.. توقيف رؤساء بلديات وكبار الموظفين بالمحافظة لتورطهم بمخالفات كبيرة

| طلال ماضي

بدأت تظهر الشكاوى والمشاكل من الاستثناءات القديمة التي منحت في محافظة ريف دمشق خلال السنوات السبع السابقة، وتم إيقاف العديد من رؤساء البلديات، وإحالتهم إلى القضاء والجهات المختصة لتقصيرهم في تنفيذ المرسوم ٤٠ الخاص بمخالفات البناء، وتم هدم ١٥ قصرا من المخالفات للكبار قبل الصغار.

وبين مدير المتابعة في محافظة ريف دمشق غاندي سليمان لـ«الوطن» أن الاستثناءات القديمة التي كانت ممنوحة في سنوات سابقة تم إحالتها اليوم إلى الجهاز المركزي للرقابة المالية، وهي كثيرة من دون أن يذكر رقماً محدداً، وهناك بعض المتضررين من إيقاف الرخصة التي حصلوا عليها باستثناء سيرفع دعاوى على المحافظة لكونه حصل على ترخيص عبر استثناء وتم دفع الأموال ورخصته تم إيقافها، والاستثناءات تعالج في الجهاز المركزي وحتى الآن لم يطلب الجهاز إلغاء الاستثناءات.

وأشار سليمان إلى القرار الذي وصفه بالجريء الذي أصدره محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى وتم تعميمه على كل الوحدات الإدارية لإيقاف التعامل مع القرارات والتراخيص التي منحت بشكل استثنائي وعلى مسؤولية الوحدات الإدارية، على الرغم من أن صاحب الترخيص دفع الرسوم للرخصة ومع ذلك تم إيقاف هذه الاستثناءات.

وبالنسبة لتنفيذ قرارات الهدم بين سليمان أن المحافظ شكل لجان هدم مركزية فرعية برئاسة مديري المناطق والنواحي ويتم تحويل المخالفات إلى هذه اللجان لمعالجتها في حال تقصير الوحدات الإدارية.

وأكد سليمان أن محافظة ريف دمشق قامت بهدم أكثر من ٨ قصور فخمة ومكسوة بأفضل نوع من مواد الإكساء، إضافة إلى هدم ٧ قصور الشهر الماضي و٣ مزارع بالشيفونية، وجميعها ضمن حرم طريق المطار، لافتا إلى أن أعمال الهدم مستمرة في جميع أنحاء ريف دمشق وتم هدم مخالفات في حتيتة التركمان وقطنا والشيفونية والسيدة زينب والنبك وداريا وغيرها من المناطق.

وأوضح سليمان أن معظم الشكاوى التي ترد إلى محافظة ريف دمشق تتركز اليوم على معالجة هذه الاستثناءات التي كانت تمنح لترخيص مزارع وأبنية وطوابق إضافية، بالإضافة إلى بعض الشكاوى من خلافات شخصية تقدم إلى المحافظة وبعض الشكاوى على عدم توفر الخدمات من كهرباء ومياه ونظافة، وهناك بعض المراجعين يطلبون المساعدة، لافتاً إلى أن ملف الشهداء والجرحى تم وضعه اليوم على سلم الأولويات وجميع الطلبات تتم معالجتها وفق الأصول القانونية.

وأكد سليمان أن جميع أصحاب الشكاوى يعتبرون أنفسهم أنهم على حق ومع كل مسؤول جديد يقومون بتجديد شكاويهم، والمحافظة قامت بتشكيل لجنة شكاوى بالمحافظة برئاسة الأمن العام وعضوية مدير المتابعة ومدير الشؤون القانونية والمكتب الخاص وتتم متابعة جميع تفاصيلها، وتم التوجه لاعتماد الحلول التي تم التوصل إليها في الشكاوى القديمة سواء بالقضاء أم بالجهاز المركزي للرقابة والتفتيش.

وهناك شكاوى لم تعالج بعد منذ سنوات وهي قيد المعالجة ويصعب معالجتها لكون المخالفة مسكونة أو هناك خلاف عليها لافتا إلى أن تلقي الشكاوى التي ترد إلى المحافظة متكررة.

وأكد مدير المتابعة ضرورة متابعة الإشغالات التي كانت تحدث في الحدائق الصغيرة ومؤخرا تم هدم أحد الإشغالات بالرغم من أنه حصل على موافقة الإشغال بشكل نظامي من البلدية، وذلك لمنع تصغير الحدائق والمدارس، ومنع منحها للاستثمار إلا إذا كانت مساحتها كبيرة وبنسبة ١٠ بالمئة من مساحتها، ومعالجة بيع الفضلات بضمان حق الدولة حسب الأسعار الرائجة.

وأشار سليمان إلى أن محافظة ريف دمشق تعتبر من أحرص المحافظات على تطبيق المرسوم ٤٠ بحق البلديات من حيث اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الوحدات الإدارية المقصرة والإحالة إلى القضاء، وهي من أكثر المحافظات في سورية التي طبقت المرسوم ٤٠ وتمت إحالة سبعة رؤساء بلديات إلى القضاء والجهات المختصة، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية وفق المرسوم، وهناك مرحلة جديدة بضرورة التركيز على الخدمات وعلى تطبيق القوانين والحفاظ على الأراضي الزراعية.

ومن أجل ضبط نمو المخالفات بين سليمان أنه تم توجيه كتاب من محافظ الريف إلى الحواجز للتدقيق على السيارات التي تدخل مواد البناء، وعدم إدخالها من دون رخصة بناء، كما تم التوجيه لمجابل البيتون لتزويد السيارات المحملة بالبيتون بورقة رسمية تبين وجهتها، وتوجيه الشرطة لحجز أي سيارة لا تحمل هذه الورقة.

وبالنسبة لتسوية المخالفات بين سليمان أن تسويتها وفق المرسوم ٤٠ مستحيلة في الوقت الراهن، لكونه تم إحداثها بعد عام ٢٠١٢ والصور الجوية تثبت ذلك ولا يمكن تسويتها من دون إصدار قانون للتسوية، لافتاً إلى أن هذا القانون في حال صدر يمكّن من تحصيل أموال طائلة لخزينة الدولة في حال كانت التسويات للمخالفات التي لا يوجد فيها تعد أو اعتراض أو شكاوى وتتم تسويتها وفق السعر الرائج.

> مدير المتابعة لـ«الوطن»: هدم القصور لكبار المتنفذين مستمرة والمحافظة ماضية في تطبيق الأنظمة والقوانين

التعليم المهني يفتقر إلى الكهرباء في السويداء

| السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن تشجيع ودعم العمل المهني في الثانويات الصناعية والذي نادى به وأكد عليه وزير التربية لم يتجاوز حتى اللحظة نطاق التصريحات وما يؤكد ذلك توقف جميع الورش الفنية والصناعية والميكانيكية والإنتاجية في الثانوية الصناعية في السويداء عن العمل جراء انقطاع التيار الكهربائي من ساعات الصباح حتى بعد الظهيرة مما حرم كل الطلبة ضمن تلك الورش من العمل التطبيقي واقتصار العملية التعليمية على المحاضرات النظرية مع عجز إدارة الثانوية عن تأمين مجموعات توليد متكاملة لجميع الورش مع مخصصاتها من المحروقات رغم الحاجة الماسة لها.

وأكد الطلبة ممن التقتهم «الوطن» ضمن الثانوية عدم قدرتهم على القيام بعمليات التطبيق العملي لمقرراتهم النظرية فضلاً عن التأخير في عمليات التصنيع ضمن قسم الإنتاج كما أشار القائمون على ورشة إصلاح الغاطسات التي تم إحداثها ضمن الثانوية لإصلاح المضخات الغاطسة لمؤسسة المياه إلى توقف العمل بها لعدم وجود وارد كهربائي يضمن استمرارية العمل.

مدير الثانوية الصناعية في السويداء وحيد أبو سعيد أوضح لـ«الوطن» أن الإشكالية الأساسية لمعاناة جميع طلاب التعليم المهني والصناعي إضافة إلى ورشة إصلاح الغاطسات تكمن بساعات التقنين الطويلة التي تتصادف مع ساعات الدوام الرسمي وعجز إدارة الثانوية عن تأمين المولدات التي تضمن استمرارية العمل ضمن جميع الأقسام لافتاً إلى وجود مولدتين فقط واحدة لتغطية قسم الإنتاج وأخرى لتشغيل الروافع في ورشة الغطاسات ولا يمكنهما تغطية أقسام أخرى علماً أن المولدتين لا تعملان إلا لساعات محددة وبحسب توافر المحروقات.

وأوضح أن عملية الإنتاج تقتصر حالياً فقط على إنتاج المقاعد حيث إن خطة قسم الإنتاج تبلغ حوالي ٣ آلاف و٥٠٠ مقعد إلا أنه ضمن هذه الظروف لم يتجاوز عدد المقاعد المصنعة ٨٠٠ مقعد مع تصنيعها لأكثر من ١٩٠٠ بوري و٤٤٢ كوعاً لزوم المدافئ؛ تم تسليمها جميعها لمديرية التربية مع وجود خطة لتصنيع الخزن واللوحات الإعلانية.

وأكد أبو سعيد مخاطبة شركة الكهرباء في السويداء لاستثناء خط الثانوية الصناعية من ساعات التقنين إلا أن الشركة أجابت باستحالة تنفيذ الأمر لوقوع الثانوية ضمن خلية كهربائية تغذي حارات كاملة في بلدة الرحى وهو الأمر الذي دعا إلى المطالبة بتنفيذ خط وصل كابل كهربائي خاص بالثانوية مع خلية المشفى الوطني يضمن استمرار تغذيتها بالتيار الكهربائي لافتاً إلى أنه تم طرح القضية أمام وزير التربية في زيارته الأخيرة إلى السويداء، والأمر حالياً باهتمام وزارة التربية وهي الجهة الأقدر على تنفيذ الخط المطلوب بالتنسيق مع وزارة الكهرباء متمنياً الإسراع باتخاذ هذه الخطوة التي تكفل تشغيل جميع الأقسام المهنية والفنية في الثانوية إضافة إلى ضمان استمرار عمل ورشة صيانة الغاطسات المتوقفة حالياً عن العمل.

مدير عام شركة كهرباء السويداء غسان ناصر أوضح لـ«الوطن» أنه تم الكشف على الواقع وتبين وجود إمكانية فنية لوصل الثانوية الصناعية على خط المشفى الوطني المغفى من التقنين كما تم إعداد الدراسة اللازمة لعملية الوصل بناء على طلب الثانوية، موضحاً أنه وفق نظام الاستثمار يجب على المتقدم بالطلب تقديم قيمة المطالبة (أي تكلفة الكابل الكهربائي) لتقوم الشركة بالتنفيذ على نفقة مقدم الطلب وهي مديرية التربية.